التوزيع السكاني غير المتوازن بين المناطق الحضرية والريفية في جمهورية العراق

خلاصة سياسة

جمهورية العراق
وزارة التخطيط
2025

فريق الإعداد

1. **الدكتور ماهر حماد جوهان** - وكيل وزارة التخطيط للشؤون الفنية - الإشراف العام
2. **أ.م.د. مها عبد الكريم حمود** - مدير عام دائرة التنمية البشرية - رئيساً
3. **السيدة فاتن سعدالله عبد الجبار** - مدير قسم سياسات التنمية المكانية / دائرة التنمية الإقليمية والمحلية - عضواً
4. **السيد قيصر إسماعيل جبير** - مدير قسم التنمية الريفية / دائرة التنمية الإقليمية والمحلية - عضواً
5. **السيد فارس رحيم كاظم** - دائرة شؤون الهجرة / وزارة الهجرة والمهجرين - عضواً
6. **الآنسة تحرير إبراهيم ضاري** - دائرة التخطيط والمتابعة / وزارة الهجرة والمهجرين - عضواً
7. **السيدة سحر فيض الله محمد علي** - مدير قسم السياسات السكانية / دائرة التنمية البشرية - عضواً
8. **الآنسة ديان حميد مجيد** - مسؤول شعبة التخطيط وتنمية الموارد السكانية / دائرة التنمية البشرية - عضواً
9. **السيدة أمل محمد سلمان** - رئيس أبحاث أقدم أول / دائرة التنمية الإقليمية والمحلية - عضواً
10. **الدكتور حبيب سعدون عبيس** - رئيس أبحاث / دائرة التنمية الإقليمية والمحلية - عضواً
11. **السيد أمين حسين هادي** - إحصائي / دائرة التنمية البشرية - عضواً
12. **الآنسة من الله صباح غضبان** - معاون تقني معلوماتية / دائرة التنمية البشرية - عضواً
13. **السيدة إيمان ياسر دهش** - معاون رئيس إحصائيين / هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية - عضواً
14. **الآنسة زهراء إبراهيم كاظم** - معاون باحث / الإدارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر – عضواً
15. **السيد محمد المشهداني** - وكالة الأمم المتحدة للهجرة (IOM) - عضواً
16. **السيد أسامة حمودات** - وكالة الأمم المتحدة للهجرة (IOM) - عضواً

خلاصة سياسة
التوزيع السكاني غير المتوازن بين المناطق الحضرية والريفية في جمهورية العراق

الموجز

تؤكد السياسة على أن معالجة التوزيع السكاني غير المتوازن بين المناطق الحضرية والريفية تتطلب تدخلات متكاملة تستهدف جذور المشكلة، وأهمها: تعزيز العدالة المكانية في توزيع الاستثمارات والخدمات، وتنمية الاقتصاد الريفي عبر دعم الزراعة والصناعات المحلية، وتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية في الريف، مع التركيز على تمكين النساء والشباب وتوفير فرص عمل لائقة لهم. كما تبرز أهمية إدماج البعد البيئي في السياسات السكانية لمواجهة آثار الجفاف والتصحر. وتدعو السياسة إلى تعزيز اللامركزية وتمكين الحكومات المحلية في التخطيط والتنفيذ، بما يضمن استجابة أكثر عدالة وفعالية للاحتياجات التنموية، ويقلص دوافع الهجرة ويحقق التوازن والاستقرار المجتمعي على المدى البعيد.

المقدمة

تُعد قضايا التوزيع السكاني غير المتوازن بين المناطق الحضرية والريفية من التحديات الاستراتيجية التي تواجه التنمية والاستقرار في العراق. فهي ترتبط بعمق التحولات الديموغرافية وضغوط التحضر واتساع الفجوة بين المناطق، مما يستدعي استجابات تخطيطية متكاملة. وفي هذا السياق، وضعت حكومة جمهورية العراق هذه القضايا في صميم برنامجها الحكومي، باعتبارها عاملاً حاسماً لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة. تأتي خلاصة السياسة هذه استناداً إلى التقرير الصادر عن وزارة التخطيط بعنوان «التوزيع السكاني في العراق تحديات الهجرة واللامساواة نحو خارطة متوازنة للتنمية والاستقرار" لتقديم قراءة تحليلية واضحة لواقع السكان والتفاوتات المكانية، مسلطةً الضوء على أهم التحديات الحالية وجهود الدولة الجارية لمعالجتها، ومعززاً برؤية وطنية ترتبط بركائز التنمية المستدامة وأهدافها. تهدف السياسة إلى دعم صانعي القرار بأرضية واقعية للمضي نحو سياسات تحقق العدالة المكانية وتوازن توزيع السكان والاستثمارات بين جميع محافظات العراق.

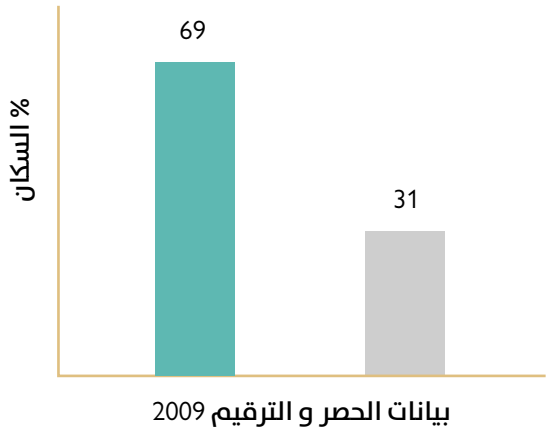

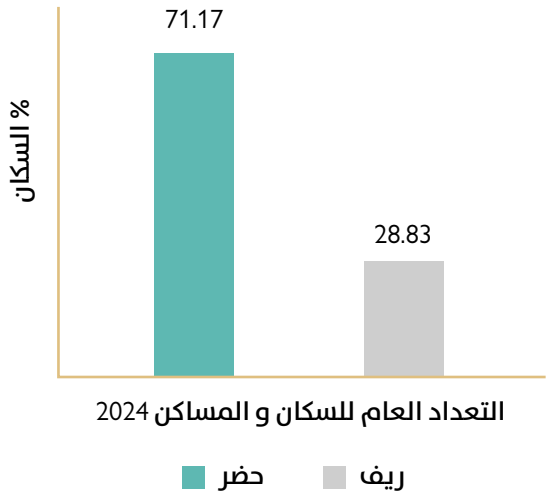

1. الواقع السكاني: مؤشرات وتحليل

أظهر التعداد العام للسكان والمساكن في العراق عام 2024 ملامح ديموغرافية أساسية للعراق تعكس حيوية سكانية كبيرة واتجاهاً نحو استثمار الهبة الديموغرافية. حيث بلغ إجمالي عدد سكان العراق حوالي 46,118,793 نسمة، يتوزعون بين حوالي 70.17 ٪ في المناطق الحضرية و 29.83 ٪ في الريف. يعكس هذا التوزيع تركز السكان في المدن الكبرى نتيجة توفر الخدمات وفرص العمل فيها مقارنة بالريف، رغم استمرار أهمية الريف وقطاعه الزراعي كمصدر معيشة في بعض المحافظات. يبلغ معدل النمو السنوي للسكان نحو2.5 ٪ وهو من الأعلى عربياً؛ هذه النسبة تفوق المتوسط الإقليمي (~1,9٪) وتضع العراق ضمن الدول ذات النمو السكاني المتزايد، حيث يعود

معظمها إلى عوامل داخلية كارتفاع معدلات الخصوبة مقارنةً بالهجرة الوافدة. فقد سجل معدل الخصوبة الكلي حوالي 3.1 مولود لكل امرأة، وهو من الأعلى في المنطقة العربية (لا يفوقه سوى عدد محدود من الدول كالصومال وجنوب السودان) في حين شهدت دول عربية أخرى انخفاضاً ملحوظاً في الخصوبة (مثل تونس ~1.8، قطر ~1.7 مولود). أما نسبة المناطق الحضرية فقد بلغت قرابة 70٪ وفق نتائج التعداد الأخير، مما يصنف المجتمع العراقي ضمن فئة «شبه حضري» متقدمة نسبياً على دول عربية ذات طابع ريفي غالب (مثل اليمن ~43٪ وجزر القمر ~30٪)، مع بقاء المجال مفتوحاً للوصول إلى مستويات تحضر أعلى كتلك المسجلة في بعض دول الخليج (الكويت وقطر تقارب 100٪ حضر). هذا التحول الحضري

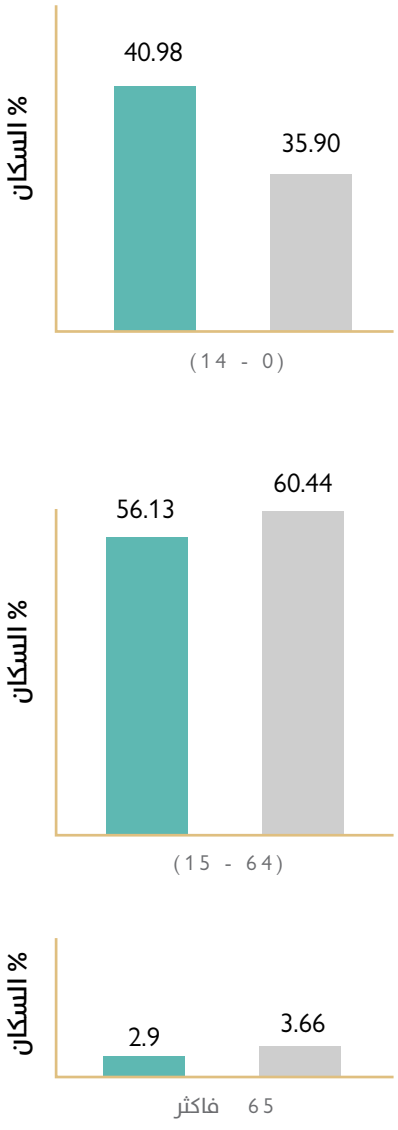

السريع وفر قاعدة سكانية حضرية واسعة تمثل فرصة لدعم خطط التنمية الوطنية إذا ما جرى استثمارها عبر تحسين البنية التحتية والخدمات في المدن. من جهة التركيبة العمرية، يتسم المجتمع العراقي بفتوة ديموغرافية تشكل نافذة فرص تنموية. إذ تُظهر بيانات التعداد أن نحو 35.9٪ من السكان أعمارهم دون 15 سنة، وأكثر من 60٪ في سن العمل (15-64 سنة)، ما يعني دخول العراق مرحلة "الهبة الديموغرافية" مع تجاوز نسبة السكان في سن العمل عتبة الـ60٪. هذه الهبة توفر رصيداً بشرياً يمكن أن يسهم بقوة في دفع النمو الاقتصادي إذا ترافق مع سياسات فاعلة في التعليم وسوق العمل والصحة. بالمقابل، تبلغ نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) حوالي4٪ فقط من السكان، مما يدل على أن الهرم السكاني ما زال قاعدياً وشاباً. كما يظهر معدل الإعالة العمرية (نسبة الصغار وكبار السن إلى القادرين على العمل) تحدياً، حيث يبلغ على المستوى الوطني نحو 65 مع تباين واضح بين الحضر (62) والريف (74)؛ وهذا يشير إلى عبء إعالة أكبر

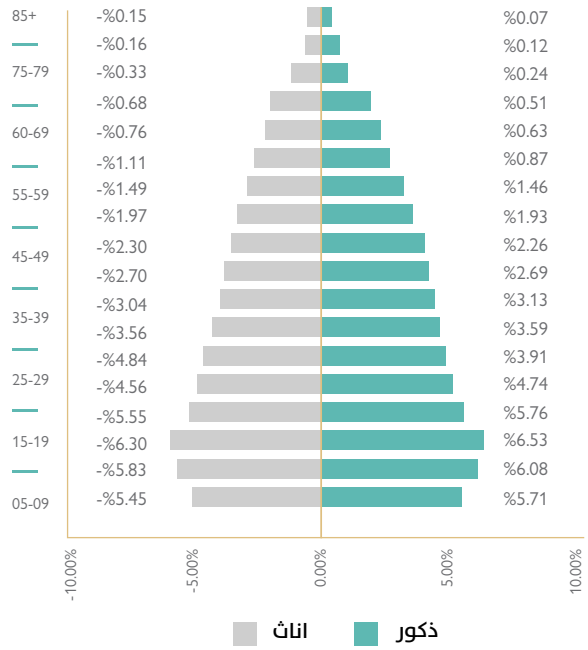

في المناطق الريفية يتطلب تعزيز الخدمات وفرص كسب العيش فيها. وتجدر الإشارة أيضاً إلى توازن الجنسين، إذ تشكل الإناث حوالي 49.78٪ من السكان، ما يعني عدم وجود اختلال كبير في التركيبة الجنسية على المستوى الوطني. في سياق المقارنات الإقليمية للتنمية البشرية، يقع العراق ضمن فئة التنمية البشرية المتوسطة. بلغ مؤشر التنمية البشرية (HDI) قيمة 0.695 عام 2025) مما وضع العراق في المرتبة 126 عالمياً و14 عربياً. ورغم التحسن التدريجي في بعض مكونات هذا المؤشر، إلا أنه يكشف عن واقع قابل للتطوير عبر الاستثمار المستمر في رأس المال البشري وتعزيز الخدمات الأساسية. كما يظهر مؤشر رأس المال البشري (الصادر عن البنك الدولي) الحاجة إلى تكثيف الجهود في التعليم والصحة

لرفع إنتاجية الأجيال القادمة. والأهم أن عدم المساواة الداخلي يفرض نفسه كتحدٍ كبير: فانخفاض قيمة مؤشر التنمية البشرية عند تعديله بعامل اللامساواة يتجاوز 23٪ بالنسبة للعراق، وهو انخفاض أكبر مما هو مسجل في دول عربية عدة (مثلاً في الإمارات ~8٪ والسعودية ~8.5٪ فقط). هذا الفارق يعكس فجوات تنموية ملموسة بين شرائح المجتمع ومناطقه، ويؤكد ضرورة تعزيز العدالة في توزيع الموارد والخدمات بين الحضر والريف وبين مختلف الفئات. كذلك يسجل مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII) للعراق قيمة مرتفعة نسبياً (~0.558 في 2023، المرتبة 148 عالمياً)، مما يبرز الحاجة الملحة إلى تمكين أكبر للمرأة العراقية في التعليم وسوق العمل والصحة ورفع مشاركتها التنموية. وبصورة عامة، تكشف هذه المؤشرات الديموغرافية والتنموية أن العراق يمتلك قاعدة سكانية فتية وحجماً سكانياً كبيراً يمكن أن يكون رافعة للتنمية، إذا ترافقت مع سياسات تُعالج اختلالات التوزيع وتسد فجوات عدم المساواة المكانية والبشرية القائمة.

2. التحديات الرئيسية

على الرغم من الفرص الديموغرافية المذكورة، يواجه العراق جملة من التحديات البنيوية التي تتعلق بكيفية توزع السكان وهجرتهم وتأثير ذلك على العدالة المكانية. أبرز هذه التحديات تتمثل فيما يلي:

2,1. التفاوت بين الريف والحضر داخل نفس المحافظة

تشير نتائج التحليل إلى وجود تفاوت نسبي في مستويات التنمية والخدمات بين المناطق الريفية والحضرية في بعض المحافظات العراقية، رغم انتمائها إلى الإطار الإداري ذاته. ويُلاحظ هذا التفاوت بشكل خاص في مؤشرات الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمياه الصالحة للشرب، حيث تتمتع المناطق الحضرية بقدرات أعلى في الوصول إلى الخدمات العامة، في حين تواجه بعض المناطق الريفية تحديات في تطوير البنى التحتية وتحسين مستوى التجهيزات الخدمية. ويرتبط هذا التباين بعوامل موضوعية متعددة، منها التوزيع السكاني، وطبيعة النشاط الاقتصادي، والظروف الجغرافية والأمنية في كل منطقة. وفيما يتعلق بالقطاع التعليمي، تظهر البيانات وجود تباينات بين الريف والحضر في مؤشرات الالتحاق والاستمرار في الدراسة، إذ تسجل بعض المحافظات الريفية معدلات تسرب أعلى نسبياً في المرحلتين الابتدائية والثانوية، لا سيما في بابل والأنبار والنجف، بينما تشير محافظات أخرى مثل صلاح الدين وذي قار إلى نسب أقل. ورغم أن معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية تتجاوز 90٪ في معظم المحافظات، إلا أن نسبة الالتحاق في المرحلة الثانوية ما زالت بحاجة إلى مزيد من الدعم، خاصة في محافظتي نينوى وصلاح الدين. كما يُلاحظ تفاوت في توزيع المدارس، حيث تمتلك بعض المحافظات عدداً أكبر من المدارس الابتدائية في المناطق الريفية مقابل محدودية في المدارس الثانوية، مما يستدعي تعزيز الجهود لضمان استمرارية التعليم بمراحله كافة. وتبين المؤشرات أن العوامل الاقتصادية تمثل أحد الأسباب المؤثرة في نسب التسرب الدراسي، إذ تواجه بعض الأسر محدودة الدخل صعوبات في الاستمرار بتغطية التكاليف المرتبطة بالتعليم. وفي هذا السياق، تبرز أهمية تبني سياسات اجتماعية داعمة للأسر ذات الدخل المحدود، وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية، إلى جانب تطوير البنى التحتية التعليمية وتأهيل الكوادر التربوية بما يضمن تحسين جودة التعليم وتكافؤ فرص الوصول إليها. وانطلاقاً من ذلك، تواصل الجهات الحكومية المعنية جهودها لتقليص الفجوة بين الريف والحضر من خلال تبني مقاربات تنموية متكاملة تركز على تحسين الخدمات العامة وتوزيعها بعدالة، وتعزيز التكامل المكاني بين الوحدات الإدارية، بما يسهم في تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة داخل المحافظة الواحدة.

2,2. ضغط التحضر وتفاوت التنمية بين المدن الكبرى والمناطق الريفية

شهدت العقود الماضية تركزاً سكانياً متزايداً في المدن الكبرى (لا سيما بغداد والبصرة والموصل وغيرها)، يقابله انخفاض نسبي في أعداد السكان بالمناطق الريفية. هذا النمط نجم عن هجرة داخلية مكثفة من الريف إلى الحضر بحثاً عن فرص العمل والخدمات الأفضل، في ظل تراجع التنمية في الأرياف وبعض المدن الصغيرة. وقد أدى التوسع الحضري المتزايد إلى ضغط هائل على البنية التحتية والخدمات في المدن. تعاني مراكز المدن من اكتظاظ سكاني يرهق شبكات الإسكان والمياه والكهرباء والصرف الصحي، وكذلك الخدمات الصحية والتعليمية التي باتت تعمل فوق طاقتها الاستيعابية. هذا الضغط يفاقم مظاهر عدم العدالة في توزيع الخدمات، حيث تتوافر في مراكز المدن بشكل أفضل بكثير من أطرافها أو أريافها. في المقابل، تعاني الكثير من المناطق الطرفية والريفية من ضعف الاستثمار العام والبطالة (13.5٪) و الفقر (17.5٪) من عموم السكان، مما يغذي حلقات مفرغة من الهشاشة والهجرة إلى المدن. كذلك أسهم التركز الحضري في بروز ما يُعرف بظاهرة المدن المهيمنة (Primacy) حيث تطغى العاصمة بغداد بعدد سكانها على بقية المدن بفارق كبير إذ تستوعب ما نسبته 21.39٪ من إجمالي سكان العراق، رغم أن مساحتها لا تتجاوز 1٪ من المساحة الكلية للبلاد. الأمر الذي يتطلب إعادة توازن عبر تنمية حضرية أكثر انتشاراً وعدالة.

2,3. التوزيع غير المتوازن للسكان بين المحافظات

هناك تباين مكاني واضح في الثقل السكاني والاقتصادي بين محافظات العراق. بعض المحافظات تضم كثافة سكانية عالية تشكل رصيداً بشرياً مهماً يمكن استثماره (مثل محافظة نينوى التي تضم حوالي 9.8٪ من سكان العراق وفق تعداد 2024). في المقابل، محافظات أخرى أقل سكاناً أو أكثر تشتتاً (مثل كركوك وديالى والأنبار يسهم كل منها بحوالي 4-5٪ من إجمالي السكان فقط) لكنها واسعة المساحة، ما يصعب إيصال الخدمات بكفاءة لجميع أنحائها. هذا التفاوت يؤدي إلى عدم توازن في توزيع الفرص والاستثمارات؛ فالمحافظات الكبرى تجتذب النصيب الأكبر من المشروعات والبنى التحتية، بينما تعاني المحافظات الأصغر أو الأبعد من نقص نسبي في الخدمات الأساسية وفرص العمل. وقد أكدت التحليلات اعتماد معامل **هوفر** لقياس التفاوت المكاني أن هناك درجة ملموسة من عدم التوازن في توزيع السكان والموارد بين المحافظات العراقية. هذا الخلل ينعكس أيضاً في مؤشرات التنمية البشرية الفرعية على مستوى المحافظات، حيث تظهر فجوات كبيرة في التعليم والصحة والدخل بين محافظة وأخرى. فعلى سبيل المثال، ترتفع معدلات الفقر في بعض المحافظات الجنوبية إلى أعلى مستوى وطني (مثل المثنى 43,6٪ من السكان تحت خط الفقر) مقابل تراجعها في محافظات أخرى (مثل أربيل ~5.9٪ فقط). وكذلك تختلف معدلات البطالة بشكل حاد (بلغت في الأنبار 21.6٪ مقابل 7.9٪ في السليمانية). إن استمرار هذا التفاوت الإقليمي يشكل تحدياً للتنمية المستدامة ويغذي شعوراً بغياب العدالة المكانية لدى سكان المناطق الأقل نمواً، مما قد يقوض الاستقرار الاجتماعي ويدفع لمزيد من الهجرة الداخلية أو حتى الاحتقان.

2,4. الفجوة بين الحضر والريف داخل المحافظة الواحدة

لا يقتصر عدم التكافؤ على مستوى المحافظات المختلفة فحسب، بل يمتد أيضاً إلى فوارق واضحة بين المراكز الحضرية والريفية داخل كل محافظة. فغالباً ما تحظى عواصم المحافظات والمدن الرئيسية بنصيب أفضل من الخدمات مقارنة بالأقضية والنواحي الريفية التابعة لها. تظهر البيانات مثلاً أن معدلات التغطية بالخدمات الصحية والتعليمية أدنى بكثير في الريف: نسبة الولادات تحت إشراف طبي متخصص تكاد تصل إلى 100٪ في المدن (بغداد والبصرة وكربلاء وغيرها) لكنها تنخفض إلى حوالي 85-93٪ في المحافظات ذات الطابع الريفي (مثل نينوى وصلاح الدين وذي قار وواسط). وينطبق الأمر نفسه على البنى التحتية التعليمية؛ حيث ترتفع معدلات التسرب المدرسي في الأرياف نتيجة نقص المدارس وضعف الحالة الاقتصادية للأسر، ما يدفع الأطفال لترك الدراسة والعمل مبكراً. كما يقل نصيب الريف من المرافق الحيوية كالمستشفيات وشبكات المياه الصالحة للشرب والطرق المعبدة مقارنة بالحضر. هذه الفجوة الريفية-الحضرية داخل المحافظات تؤدي إلى إعادة إنتاج دورية لحلقات الفقر وقلة الفرص في الأرياف، وتؤثر سلباً على الفئات الهشة خصوصاً النساء والشباب في تلك المناطق. وتعاني النساء في الريف تحديداً من عقبات إضافية مثل بعد المرافق الصحية والتعليمية وندرة فرص العمل الملائمة، مما يكرس أوجه اللامساواة بين الذكر والانثى في هذه البيئات. إن استمرار هذا الوضع يعرقل الجهود الوطنية لتحقيق تنمية متوازنة وشاملة على المستوى المحلي.

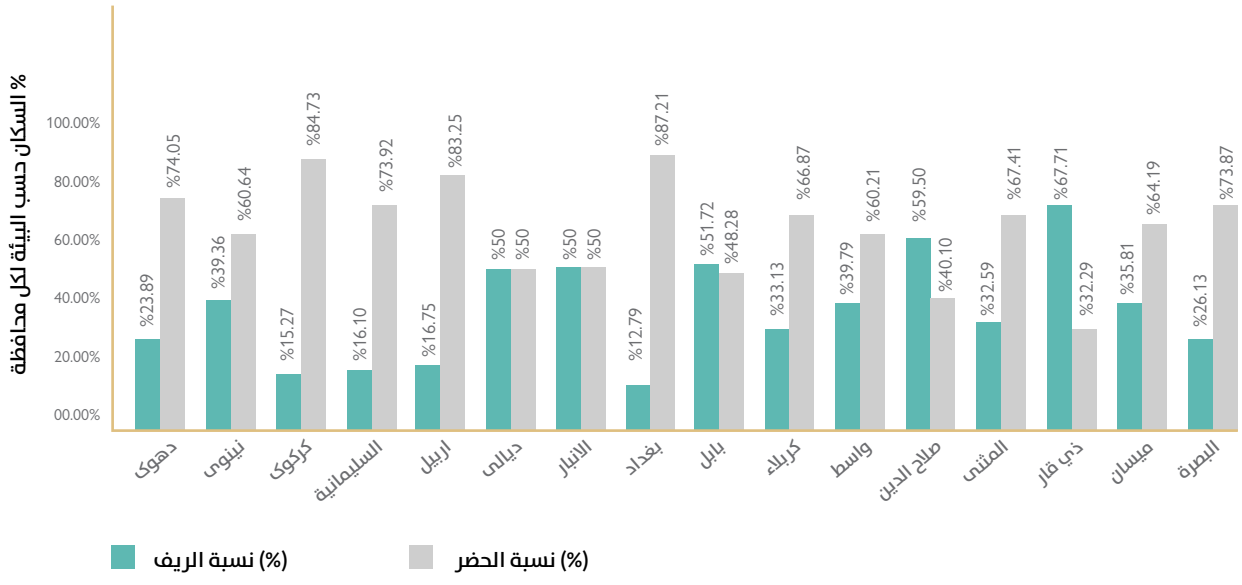

2,5. الجفاف والتصحر وآثار التغير المناخي في المناطق الريفية

برزت في السنوات الأخيرة الهجرة البيئية كظاهرة مستجدة؛ حيث دفعت أزمات الجفاف والتصحر ببعض المجتمعات الريفية في جنوب العراق وغربه إلى النزوح نحو مراكز المحافظات بحثاً عن موارد بديلة. وقد سُجل نزوح آلاف الأسر بسبب تدهور الأراضي وشح المياه، خاصة في محافظات مثل ميسان وذي قار والمثنى، مما شكل عبئاً إضافياً على المدن المستقبلة لهذه الأسر.

أما على الصعيد الخارجي، فيواجه العراق تحدي هجرة الكفاءات إلى الخارج طلباً لفرص أفضل في دول أخرى. ووفقاً للمؤشرات الدولية، حل العراق في المرتبة الرابعة عربياً من حيث حجم هجرة العقول والخبرات إلى الخارج. هذه الظاهرة تحرم البلاد من رأس مال بشري ثمين وتسهم في اتساع الفجوة المعرفية والتقنية محلياً. يُضاف إلى ذلك تدفقات الهجرة لأسباب إنسانية وأمنية، إذ لا يزال بعض العراقيين يسعون للجوء في الخارج هرباً من صعوبات اقتصادية أو تهديدات أمنية خلال الفترات الماضية. جميع هذه الأنماط (هجرة ريفية إلى مدن، نزوح داخلي، هجرة خارجية) تتداخل فيما بينها وتؤثر بصورة مباشرة على التوزيع السكاني غير المتوازن وعلى بروز بؤر حضرية مكتظة مقابل مناطق طاردة للسكان. كما أنها تشكل تحدياً تنموياً يستوجب حلولاً شاملة تعالج جذور الهجرة عبر تنمية المناطق المصدرة للمهاجرين، إلى جانب إدارة سليمة لتداعيات الهجرة بما يضمن اندماج العائدين أو النازحين في مجتمعاتهم الأصلية وتحويل الهجرة إلى عنصر داعم للتنمية بدل أن تكون عاملاً مفاقماً للاختلالات.

3. المبادرات الحكومية

إنطلاقاً من وعيها بهذه التحديات المركبة، تبذل الحكومة العراقية متمثلةً بوزارة التخطيط العراقية جهوداً حثيثة لمعالجتها ضمن رؤى وبرامج وطنية شاملة. وترتكز مقاربة الدولة على تحقيق توازن تنموي مكاني يضمن توزيعاً أكثر عدالة للسكان والموارد بين مختلف المناطق، بما يعزز الاستقرار الاجتماعي والوحدة الوطنية. فيما يلي أبرز ملامح الجهود والمبادرات الحكومية الجارية في هذا الصدد:

3,1 .إدماج العدالة المكانية في التخطيط الوطني

تواصل الدولة العمل على ضمان تكافؤ الفرص التنموية بين جميع المحافظات كهدف استراتيجي. وقد أكدت الرؤية الوطنية في أهداف التنمية المستدامة وخطط التنمية الخمسية هذا التوجه عبر إدراج محور خاص لتحقيق العدالة المكانية في توزيع المشروعات والخدمات. على سبيل المثال، وضعت خطة التنمية الوطنية 2024-2028 سياسات واضحة لتقليص الفجوات بين المحافظات، وتوجيه المزيد من الاستثمار الحكومي نحو المناطق الأقل نمواً، ودعم القطاعات الاقتصادية ذات البعد المحلي في كل محافظة. كما تتناغم هذه الجهود مع رؤية العراق 2030 وأجندة أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث تلتزم الحكومة بأهداف مثل الهدف 11: مدن ومجتمعات مستدامة والهدف 10: الحد من اللامساواة على المستوى الداخلي، إلى جانب أهداف القضاء على الفقر وتعزيز التعليم والصحة وغيرها. وسبق لوزارة التخطيط أن أعدت دراسات معمقة لرصد التفاوتات التنموية (كخارطة الفقر الوطنية) لتكون دليلاً لصانعي القرار في توجيه الموارد بشكل عادل. هذه الدراسات تساعد على تحديد المناطق ذات الأولوية بالتدخل الحكومي وضمان وصول المشاريع إلى مستحقيها. وبشكل عام، تؤكد الحكومة التزامها بالمضي في برنامج تنموي طموح يُعالج جذور التفاوت الإقليمي ويعزز نهج التخطيط العادل، وقد اعتُبر تقرير وزارة التخطيط الأخير أداة لدعم هذه التوجهات.

3,2. التركيز على المحافظات الأقل نمواً والفئات الهشة

تدرك الحكومة أن بعض المناطق كانت تاريخياً أقل حظاً في التنمية، ولذلك تبنت سياسة التمييز الإيجابي لصالح المحافظات الأضعف تنموياً. فتم في الموازنات الأخيرة زيادة حصة الاستثمارات المخصصة لمحافظات تعاني من ارتفاع الفقر والبطالة مثل محافظات الجنوب، لتمويل مشاريع بنى تحتية وخدمية إضافية فيها (بناء مدارس ومستشفيات، إنشاء محطات مياه وكهرباء، تعبيد الطرق الريفية وغيرها). كما شرعت الدولة بتنفيذ برامج تنموية خاصة موجهة إلى المناطق الأكثر هشاشةً ضمن مبادرة التخفيف من الفقر متعدد الأبعاد. تضمنت هذه البرامج توفير شبكات أمان اجتماعي (مثل معونات غذائية وصحية شهرية للأسر الأشد عوزاً)، ومشاريع مدرة للدخل كالقروض الصغيرة ودعم المشاريع المنزلية، وحملات لمحو الأمية وبناء القدرات تستهدف النساء والشباب في القرى الأقل نمواً. وتم تشكيل فرق تنمية محلية تعمل ميدانياً في القرى والأحياء الأقل نمواً لرصد الاحتياجات الخاصة بكل تجمع سكاني وضمان إيصال الخدمات للمستحقين. هذه الجهود تسعى إلى كسر حلقات الحرمان المزمن، وتحسين المؤشرات الاجتماعية (كالتعليم والصحة والدخل) بوتيرة أسرع في المناطق الأشد تأخراً، بما يُشعر سكانها بثمار التنمية ويعزز تماسك النسيج الوطني.

3,3. تعزيز الحوكمة المحلية واللامركزية

على صعيد الإدارة، تمضي الحكومة في إصلاح منظومة الإدارة المحلية وتوسيع صلاحيات المحافظات للنهوض بالتنمية على المستوى المحلي. هناك توجه متنام نحو تفعيل اللامركزية الإدارية والمالية عبر تمكين الحكومات المحلية (مجالس المحافظات أو الإدارات المحلية البديلة) من وضع خططها التنموية الخاصة وتنفيذ المشاريع بما يتلاءم مع احتياجات مناطقها. وفي هذا الإطار، يجري العمل على تعديل الأطر التشريعية لتعزيز دور الإدارات المحلية وضمان المساءلة والشفافية في أدائها. كما أطلقت وزارة التخطيط برامج لبناء قدرات الكوادر المحلية في مجالات التخطيط وإدارة المشاريع وتطوير المهارات الفنية اللازمة، بهدف تحسين جودة إعداد المشاريع في المحافظات ورفع كفاءة استخدام الموارد المخصصة لها. وعبر آليات تنسيق بين الخطط المحلية والخطة الوطنية الشاملة، تسعى الدولة إلى تكامل الجهود وتجنب الازدواجية، بحيث تصبح الموازنة الاتحادية أداة أكثر مرونة تلبي الاحتياجات الفعلية لكل محافظة. إن تمكين المحافظات بهذه الصورة من شأنه تسريع الاستجابة للفجوات التنموية ميدانياً، وضمان عدالة مكانية أكبر في توزيع المشاريع والعوائد على مختلف المناطق.

3,4. مبادرات لاستثمار الهبة الديموغرافية وتمكين الشباب والمرأة

في بُعد التنمية البشرية، تتبنى الحكومة حزمة من البرامج لتمكين الفئات الأكثر قدرة على تغيير الواقع التنموي، خاصة الشباب والنساء. للشباب، تم إطلاق عدة مبادرات وطنية لتوفير فرص العمل والتدريب واحتضان المشاريع الريادية، ضمن التوجه للاستفادة القصوى من الهبة الديموغرافية. فعلى سبيل المثال، يجري العمل على مشروع البرنامج الوطني لتشغيل الشباب وتنمية المهارات الذي يهدف إلى خلق فرص عمل للشباب في جميع المحافظات عبر تأسيس مراكز تدريب مهني حديثة وتحديث مناهجها لتتلاءم مع احتياجات سوق العمل. كما تُقدم حوافز للشركات الخاصة لتوظيف المتخرجين الجدد (مثل إعفاءات ضريبية أو دعم جزئي للرواتب) وتسهيلات ائتمانية لإطلاق مشاريع ناشئة يقودها الشباب. هذه الجهود تستهدف خفض معدلات بطالة الشباب وإشراكهم بفعالية في الاقتصاد الوطني، بما يحول العائد السكاني الكبير إلى قوة إنتاجية تسهم في تنمية شاملة. أما على صعيد تمكين المرأة، فقد تم اعتماد خطط لتعزيز المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للنساء، لاسيما في المناطق الريفية. تشمل هذه الخطط تسهيل وصول النساء إلى التمويل عبر صناديق إقراض ميسرة للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، مع تبسيط إجراءات وضمانات القروض بما يناسب أوضاعهن. إضافة لذلك، يجري تنظيم برامج تدريب وبناء قدرات موجهة للنساء (خصوصاً في الأرياف) في مجالات الإدارة وتطوير المهارات الحرفية وريادة الأعمال، بهدف رفع كفاءتهن وزيادة دخلهن. كما تعمل الحكومة على تحسين البيئة التشريعية الداعمة لحقوق المرأة، سواء عبر تطبيق صارم للقوانين التي تحمي حقوقها في العمل والتملك، أو تعديل ما يلزم من تشريعات لإزالة العقبات أمام مشاركتها المتساوية. ويُنتظر أن تُسهم هذه الجهود التكاملية في زيادة نسبة النساء العاملات وفي حضورهن بمجالات صنع القرار المحلي والوطني، مما يعزز العدالة بين الجنسين ويفعل نصف المجتمع بوصفه شريكاً كاملاً في تحقيق التنمية. مجمل هذه المبادرات والبرامج يعكس إدراك الدولة العميق لخطورة تحديات الهجرة واللامساواة، ويبرهن على إرادة حكومية للمضي في مسار المعالجة عبر سياسات عملية. ورغم أن ثمار هذه الجهود قد تستغرق وقتاً لتتبلور بشكل كامل، إلا أنها خطوات ضرورية على الطريق الصحيح نحو خارطة تنموية متوازنة واستقرار مستدام.

4. التوصيات

استناداً إلى التحليل أعلاه وإلى ما خلص إليه تقرير وزارة التخطيط من استنتاجات، نطرح فيما يلي حزمة توصيات استراتيجية تكاملية لمعالجة محاور الاختلال الرئيسية المرتبطة بالتوزيع السكاني والهجرة والتفاوت التنموي. تمت صياغة هذه التوصيات بصورة واقعية وقابلة للتنفيذ، مع تحديد الجهات المسؤولة ضمنياً، وذلك لضمان ترجمتها إلى سياسات فعلية تدعم صانع القرار في مجالات التنمية المكانية والبشرية والهجرة. أبرز التوصيات هي:

4,1. إطلاق برنامج وطني لتشغيل الشباب وتنمية المهارات

للاستفادة من الفرصة السكانية المتمثلة بارتفاع نسبة الشباب، يُوصى بتنفيذ مبادرة مركزية بعنوان "برنامج الهبة الديموغرافية" تركز على خلق فرص عمل للشباب وتنمية مهاراتهم. تشمل هذه المبادرة تأسيس مراكز تدريب مهني وتقني حديثة في كافة المحافظات، لتطوير المهارات المطلوبة في سوق العمل المحلي والعالمي (مثل المهارات التقنية والصناعية والبنائية وغيرها). كما تتضمن تقديم حوافز للشركات الخاصة لتوظيف الخريجين أو تدريبهم (كمنح إعفاءات ضريبية أو دعم جزئي للأجور لفترة محددة)، وتسهيل تمويل مشاريع ريادية للشباب عبر صناديق قروض ميسرة ودورات إرشاد وتوجيه في ريادة الأعمال. ويجب كذلك رفع كفاءة خدمات التوظيف والإرشاد المهني. يهدف هذا البرنامج إلى خفض معدل بطالة الشباب بشكل ملموس وإشراكهم بفاعلية في الاقتصاد الوطني، مما يحول «الهبة الديموغرافية» إلى عائد تنموي حقيقي يدفع عجلة النمو.

4,2. تبني سياسة وطنية للتنمية الحضرية المتوازنة

وضع إطار استراتيجي شامل يوجه النمو الحضري والاستثمار بطريقة عادلة بين مختلف مناطق البلاد بدلاً من استمرار تركزه في بضعة مدن كبرى. يتضمن ذلك إعداد خارطة وطنية للتنمية المكانية تُحدد أولويات التنمية لكل محافظة بناءً على ميزاتها السكانية والجغرافية، مع توزيع المشاريع الكبرى (الصناعية والخدمية) على عدة أقاليم لتنمية أقطاب حضرية إقليمية جديدة تخفف الضغط عن المدن الرئيسة. كما تشمل هذه السياسة تعزيز التخطيط العمراني المستدام في المدن سريعة النمو لضبط الامتداد العشوائي وضمان توفير الخدمات الأساسية لكافة الأحياء بما فيها العشوائيات. من شأن هذه المقاربة أن تعالج جذور مركزية التنمية في العاصمة وتخلق توازناً حضرياً يدعم النمو الاقتصادي الشامل.

4,3. تطوير البنية التحتية والخدمات في المدن الثانوية والريف

إطلاق برامج استثمار عاجلة لتحسين البنية التحتية الأساسية في المدن المتوسطة و الريفية بهدف زيادة جاذبيتها للسكان والاستثمارات. يشمل ذلك تحسين شبكات النقل التي تربط الأقضية والنواحي بمراكز المحافظات، وتحديث مرافق الخدمات الحيوية (إمدادات مياه الشرب، شبكات الكهرباء، الاتصالات) في المناطق الأقل نمواً. وكذلك إنشاء أو تعزيز المرافق الخدمية المحلية كالمستشفيات والمدارس ومراكز التدريب المهني والأسواق في المحافظات الأقل حظاً، بما يوفر مستوى معيشة مقبول خارج المدن الكبرى ويحد من دوافع الهجرة الداخلية نحوها. إن تنمية البنى التحتية في الأطراف ستعمل على تقليص الفجوة بين المركز و الريف و تحقق توزيعاً أكثر توازناً للسكان على الرقعة الوطنية.

4,4. معالجة جذور الهجرة الداخلية (من الريف إلى الحضر)

إعتماد حزمة سياسات تنموية تستهدف رفع مستوى المعيشة في المناطق الريفية لكبح الهجرة منها نحو المدن. يتطلب ذلك تنشيط الاقتصاد الريفي عبر دعم الزراعة والصناعات الزراعية، من خلال تقديم حوافز وقروض ميسرة للمزارعين، وإدخال تقنيات ري حديثة لزيادة الإنتاجية، وإنشاء مشاريع التصنيع الزراعي المحلية التي تولد فرص عمل. بالتوازي، ينبغي تحسين الخدمات الأساسية في القرى (مدارس، مراكز صحية، طرق) لضمان حياة كريمة للسكان فيها. من شأن هذه الإجراءات مجتمعة تقليل فجوة التنمية بين الريف والحضر، وبالتالي تخفيف العوامل الطاردة التي تدفع الشباب إلى الهجرة نحو المدن. إن تنمية الريف لا تحافظ على النسيج الاجتماعي في أماكنه التقليدية فحسب، بل تقلل أيضاً الضغط عن المناطق الحضرية وتحقق استغلالاً أمثل للموارد البشرية على امتداد الوطن.

4,5. دمج البعد البيئي في سياسات التنمية السكانية

نظراً لتزايد الهجرة الناجمة عن التغيرات البيئية (كالجفاف والتصحر)، ينبغي اعتماد إجراءات استباقية للتكيف مع تأثيرات المناخ للحفاظ على استقرار السكان في مواطنهم الأصلية. يشمل ذلك وضع خطط إدارة موارد مائية فعالة في المحافظات الجنوبية والغربية المهددة بالتصحر، عبر إنشاء المزيد من السدود الصغيرة ومشاريع حصاد مياه الأمطار، وتحسين شبكات الري لمنع تدهور الأراضي الزراعية. كذلك إطلاق برامج تشجير واسعة ومبادرات لمكافحة التصحر في المناطق المتضررة بيئياً للحد من تدهور البيئة. إن هذه الإجراءات من شأنها تقليل الهجرة القسرية المرتبطة بتغير المناخ قدر الإمكان. كما توصي السياسات بدمج مفهوم «النزوح لأسباب مناخية» ضمن خطط التنمية المستدامة، لضمان عدم تجاهل هذه الفئة المستجدة ووضع الحلول الملائمة لها ضمن الإستراتيجيات الوطنية.

4,6. توجيه الاستثمارات نحو المحافظات الأقل نمواً

اعتماد مبدأ التمييز الإيجابي في الإنفاق الاستثماري الحكومي لصالح المحافظات والمناطق المتأخرة تنموياً. ويشمل ذلك زيادة حصة هذه المحافظات في الموازنة بما يتناسب مع ارتفاع معدلات الفقر والبطالة فيها، وتمويل مشاريع بنى تحتية وخدمية إضافية تُحدث نقلة نوعية في مستويات الخدمات وفرص العمل محلياً. على سبيل المثال، بناء مدارس ومستشفيات جديدة في الأقضية الأقل نمواً، وإنشاء طرق ومحطات كهرباء ومياه محسنة في الأرياف النائية. كذلك ضمان التوزيع العادل للمشاريع الوطنية الكبرى (مثل المدن الصناعية أو الجامعات الجديدة) بحيث لا تتركز جميعها في المدن الرئيسة بل تنتشر إقليمياً. سيسهم ذلك في تقليص الفجوة المكانية تدريجياً عبر رفع مستوى الخدمات وفرص المعيشة في المناطق الأضعف، وجعل التنمية أكثر شمولاً لجميع بقاع العراق.

4,7. تعزيز اللامركزية وتمكين التخطيط المحلي

إصلاح منظومة الإدارة بما يمنح حكومات المحافظات مزيداً من الصلاحيات المالية والإدارية لتخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية وفق احتياجات مناطقها. ويتطلب ذلك تعديل الأطر القانونية لتعزيز دور مجالس المحافظات (أو الإدارات المحلية البديلة) في رسم الأولويات التنموية واستثمار الموارد بكفاءة. كما يشمل بناء قدرات الكوادر التخطيطية والإدارية محلياً، وإرساء آليات تنسيق فعالة بين الخطط المحلية والخطط الوطنية لضمان التكامل وتجنب الازدواجية. إن تمكين المحافظات بهذه الصورة سيسرع الاستجابة للفجوات التنموية على أرض الواقع، ويضمن عدالة مكانية أكبر في توزيع المشاريع والإنفاق العام. وسيؤدي تعزيز المسؤولية المحلية إلى ابتكار حلول أكثر ملاءمة لكل منطقة، بدل النهج المركزي الموحد الذي قد يغفل تباين الاحتياجات.

4,8. استهداف المناطق والفئات الأكثر هشاشةً ببرامج خاصة

تصميم وتنفيذ حزم تدخلات اجتماعية وتنموية موجهة نحو الشرائح والمناطق الأكثر هشاشة. على سبيل المثال، تبني برنامج وطني للتخفيف من الفقر متعدد الأبعاد يستهدف القرى والأحياء ذات نسب الفقر الأعلى بحزم متكاملة. تتضمن هذه الحزم تقديم دعم غذائي وصحي مباشر للأسر الأشد احتياجاً، وبرامج لمحو الأمية وتعليم الكبار، وتمويل مشاريع صغيرة للأسر الهشة لخلق مصادر دخل مستدامة. يمكن أيضاً إنشاء فرق تنمية محلية تعمل ميدانياً في هذه المناطق لرصد الاحتياجات الخاصة بكل تجمع سكاني ومتابعة تنفيذ البرامج. إن تركيز الجهود في «بؤر الفقر» بهذه الطريقة سيساهم في كسر الحلقة المفرغة للحرمان المتراكم، وتحسين المؤشرات الاجتماعية (التعليم، الصحة، الدخل) بوتيرة أسرع في المناطق الأشد هشاشةً، مما ينعكس إيجاباً على التنمية الوطنية الشاملة.

4,9. تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً

لضمان مشاركة كافة الطاقات الوطنية في عملية التنمية، لا بد من إعطاء أولوية خاصة لتمكين المرأة ورفع مساهمتها في الاقتصاد وفي مواقع صنع القرار. توصي السياسات هنا بتسهيل وصول النساء إلى الموارد المالية من خلال مبادرات تمويل للمشاريع النسوية متناهية الصغر والصغيرة، مع تبسيط الضمانات المطلوبة بحيث لا تُشترط ملكية عقارية أو مستندات يصعب توفيرها. وكذلك إطلاق برامج تدريب وبناء قدرات تستهدف النساء (لا سيما في الريف) لرفع مهاراتهن في ريادة الأعمال والإدارة الحياتية. ينبغي أيضاً تعزيز شبكات الدعم للنساء كرعاية الأطفال والخدمات الاجتماعية التي تمكنهن من العمل. وعلى المستوى القانوني، يُوصى بتعزيز إنفاذ القوانين الداعمة لحقوق المرأة ومساواتها، كقوانين منع التمييز في التوظيف وضمان بيئة عمل آمنة، بالإضافة إلى حملات توعية مجتمعية لتغيير الصور النمطية التي تقيد دور المرأة. إن تمكين المرأة العراقية اقتصادياً واجتماعياً سيضاعف من القوة العاملة المنتجة ويُحسن مؤشرات التنمية الأسرية والمجتمعية، فضلاً عن كونه استحقاقاً للعدالة والإنصاف في مجتمع يقوم على إشراك جميع أبنائه.

الخاتمة

ختاماً، إن تنفيذ هذه التوصيات بصورة فعالة سيسهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف خطة التنمية الوطنية 2024-2028 وأهداف التنمية المستدامة 2030. فمعالجة تحديات التوزيع السكاني والهجرة واللامساواة لم تعد خياراً فنياً أو ترفاً نظرياً، بل هي ضرورة وطنية ملحة لضمان الاستقرار والتوازن والعدالة بين جميع أبناء العراق. إن تبني الحكومة لهذه الإجراءات والإصلاحات سيؤسس لـخارطة تنموية متوازنة تستثمر المكاسب الديموغرافية، وتقلص الفجوات الإقليمية، وتوجه الهجرة بما يخدم التنمية، وبذلك تُرسي قاعدة صلبة لعراق مزدهر ومستقر لكل مواطنيه.

المصادر

تقرير «التوزيع السكاني في العراق: تحديات الهجرة واللامساواة - نحو خارطة متوازنة للتنمية والاستقرار»، وزارة التخطيط العراقية، 2025، بيانات التعداد العام 2024؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تقارير التنمية البشرية 2023-2025)؛ البنك الدولي (مؤشرات التنمية، 2020-2025)؛ وزارة الصحة ووزارة التربية (بيانات الخدمات الأساسية حسب المحافظات)2021-2022؛ وزارة الهجرة وإحصاءات النزوح (2014-2025)؛ خطة التنمية الوطنية 2024- 2028 وغيرها مثل:

- مجموعة البنك الدولي. (2024، أيلول). مراجعة رأس المال البشري في العراق: خارطة طريق نحو استعادة رأس المال البشري. تم الاسترجاع من https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099092624123537794
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2023). مؤشر التنمية البشرية (HDI). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022). تقرير التنمية الإنسانية العربية: ورقة بحثية. المكتب الإقليمي للدول العربية. https://www.undp.org/ar/arab-states/publications/tqryr-altnmyt-alansanyt-alrbyt-wrqt-bhthyt
- كاظم، م. م. (2022). المخاطر الاجتماعية والفجوة التنموية في العراق: دراسة اجتماعية في مدينة بغداد. مجلة كلية التربية للبنات - جامعة بغداد، 33(1)، 50-67. https://doi.org/10.36231/coedw.v33i1.1565
- هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية. (2022). الموجز الإحصائي لمحافظات العراق لسنة 2022. وزارة التخطيط العراقية. https://cosit.gov.iq/StatisticalAbstract-2022/StatisticalAbstract.html
- زيف، ج. ك. (1949). السلوك البشري ومبدأ الجهد الأدنى: مقدمة في علم البيئة البشرية. مطبعة أديسون-ويسلي https://ia902903.us.archive.org/18/items/in.ernet.dli.2015.90211/2015.90211.Human-Behavior-And-The-Principle-Of-Least-Effort.pdf
- وزارة التخطيط. (2017). التنمية المكانية في العراق 2013-2017. دائرة التنمية الإقليمية والمحلية. https://mop.gov.iq/documents/Regional%26local-dev/Reports/قي-ناكمل-ا-قيمن-تل-ا-2013-2017.pdf
- الجامعة المستنصرية. (2024). البحوث النوعية والكمية . https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/13/13_2024_03_24%2108_59_53_AM.pdf
- وزارة التخطيط العراقية - هيأة الإحصاء و نظم المعلومات الجغرافية - مشروع التعداد العام للسكان و المساكن (2024 - 2025) النتائج النهائية - المؤشرات الأساسية وجداول البيانات الإحصائية - النتائج التجميعية للعراق - شباط 2025 - ص 1
- بيانات البنك الدولي. 2023. https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.GROW
- مجموعة البنك الدولي. (2025). البيانات: سكان المناطق الحضرية (نسبة مئوية من إجمالي السكان). تم الاسترجاع من https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS
- صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). (2024). تقرير حالة سكان العالم 2024: أقدار مغزولة بخيوط الأمل - إنهاء أوجه انعدام المساواة في الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (ص 146-150). تم الاسترجاع من: https://www.unfpa.org/ar/swp2024
- الأمم المتحدة، شعبة السكان. (2022). آفاق السكان في العالم 2022: موجز النتائج. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان. تم الاسترجاع من https://population.un.org/wpp
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2024). تقرير التنمية البشرية 2024/2023: صورة التعاون في عالم الاستقطاب - لمحة عامة. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تم الإسترجاع من: https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2023-24overviewar_0.pdf
- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2025، رهن بخيار- الانسان والامكانات في عصر الذكاء الاصطناعي https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2025overviewpreliminaryar.pdf
- مجموعة البنك الدولي. (2020). تحديث مؤشر رأس المال البشري 2020: رأس المال البشري في زمن كوفيد-19، وموجزات البيانات حسب البلدان. https://www.worldbank.org/en/publication/human-capital#Index
- وزارة التخطيط. (2023). خطة التنمية الوطنية 2024-2028 (ص. 129-137). جمهورية العراق.

جمهورية العراق

وزارة التخطيط

2025